الفصل السابع

مستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري

رؤية المثقفين وتصوراتهم للمستقبل

obeikandl.com

تمهيد :

على الرغم من أن نهاية القرن العشرين ، وبداية القرن الواحد والعشرين . قد أفرزتا جدلا واسعا بين مختلف المفكرين ، حول الدراسات والرؤى المستقبلية ، وذلك من خلال طرح فكرة عدم اليقين ، وأن البشرية تنتقل من عالم اليقين إلى عالم الاحتمالات أو اللايقين ، وأننا نواجه من المخاطر ما لم يتعين على أحد من قبل في التاريخ البشري أن يواجهها ، وأن البشرية تعيش في مجتمع المخاطر – إلا أن هذا لا يعنى أنه لا يمكننا التفكير والإعداد للمستقبل ، فمواجهة التحديات التي يطرحها القرن الجديد ، تستوجب فى البداية طرح الأسئلة المناسبة من أجل العثور على إجابة لها قبل فوات الأوان . (١)

وإذا كانت الدراسة الراهنة ، قد حاولت ، عبر فصولها السابقة ، رصد واقع الديمقراطية في المجتمع المصري بأبعادها المختلفة ، وتأثيرات التحولات العالمية الجديدة على هذا الواقع إضافة إلى الوصول لرؤية المثقف حول سبل تجاوز هذا الواقع . وطرق تفعيل الديمقراطية فى المجتمع المصري – فإن الباحث خلال هذا الفصل من الدراسة ، يحاول من خلال عينة الدراسة ، الوصول إلى الوضع الممكن والمحتمل للديمقراطية فى المستقبل ، وليس المرغوب. ووفقاً لهذا الهدف ، فإن هذه المحاولة تنتمي إلى النمط الاستطلاعي من دراسات المستقبل ، والذي يكون هدفه محصوراً في الكشف عن النتائج المستقبلية الممكنة ، في ظل مجموعة محددة من العوامل . (٢)

وقد حدد الباحث في الدراسة النظرية ، مجموعة من العوامل ، التي سوف يحاول معرفة مستقبل الديمقراطية في ظلها ، وذلك من خلال استطلاع رأي عينة دراسة ، وهذه العوامل هي :

- التحولات الاقتصادية الجديدة في المجتمع المصري .
- وضعية الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي الجديد .
- ثورة الاتصالات والمعلومات .

١- انظر فى ذلك :

– عرض وتعليق علا مصطفى " لكتاب " مفاتيح القرن الحادي والعشرين " الذي أصدرته منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٠ ، وذلك ضمن :

– مجموعة باحثين ، المرصد الاجتماعي .. الإطار النظرى والعروض النقدية وبرنامج العمل . المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٥١ – ٢٧٩ .

– أنتونى جيدنز . عالم منفلت ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

2- Marrin Cetron. Encounters With the Future. McGraw – Hill Company . New York, 1982 . P 4 .

مستقبل الديمقراطية المصرية :

يقول " مراد وهبة " ثمة زمانان : زمان إلهى وهو بلا بداية ، وبلا نهاية ، وزمان إنسانى وله بداية ونهاية . وما تقصده الدراسة الراهنة فى هذا الموضوع هو الزمان الانسانى . وأهم ما في هذا الزمان ، لا اليوم ولا الأمس وإنما الغد ، اي المستقبل ، دلك ان حياة الإنسان مهددة باحتمالات عديدة ، مما يجعل قراءة المستقبل حاجة ملحة . والمستقبل وليس الماضى هو نقطة البداية فى حركة الإنسان ، ولا أدل على ذلك من أن المستقبل مشحون بإمكانات مطلوب تحقيقها فى الواقع . ولهذا يمكن القول بأن الماضي هو مستقبل فات ، أي أن الماضي مسلوب من سمته الأساسية وهي أنه كان مستقبلاً ، وأنه لم يعد كذلك ثم ان الحاضر لا يصلح أن يكون نقطة بداية للزمان ، لأنه وهم . فالحاضر نهاية ماض وبداية مستقبل . يبقى إذن أن تكون الأولوية للمستقبل . (١)

مما سبق ، فإن الباحث طرح على عينة الدراسة سؤال المستقبل ، مستقبل الديمقراطية فى مصر ، على ضوء الأوضاع الداخلية والخارجية الراهنة ، ويظن الباحث أن مثل هذا التساؤل يعد من أهم الأسئلة ، خاصة فى ظل هذا العالم المنفلت على حد قول أنتونى جيدنز – او إمبراطورية الفوضى – على حد قول سمير أمين – ومن خلال تحليل البيانات والمعطيات الميدانية ، توصلت الدراسة الراهنة لمجموعة التصورات المستقبلية ، التي تراها عينة الدراسة ، ويمكن عرضها في عدد من الاتجاهات ، على النحو التالي :

الاتجاه الأول :

يطرح أصحاب (*) هذا الاتجاه فكرة أساسية ، تدور حول عدم وضوح الرؤية المستقبلية فواقع المجتمع المصري بكل مستوياته ، يخضع لمجمل ما يحدث فى العالم من تحولات ، هذه التحولات التي تحدث دون قدرة لسكان العالم لملاحقتها ، أو إدراكها بسهولة. ففى ظل هذه المتغيرات يعد من الصعب قراءة المستقبل ، ومن الصعب القطع بأن هناك شيئا ما بعينه يمكن أن يحدث أو يحتمل حدوثه ، لكن المستقبل من وجهة نظرهم صعب وغامض ، خاصة في ظل هذه الأوضاع الداخلية والخارجية ، ويمكن توضيح هذا الاتجاه أكثر ، من خلال النصوص التالية لحالات الدراسة :

تقول الحالة رقم (٢) :" فيما يخص المستقبل ، وفي ظل ما نعايشه من تحول وتبدل داخلياً وخارجياً ، فإن المستقبل صعب ، وغامض ، ومستقبل مصر مرهون بحاجات كثيرة ، داخلية وأغلبها خارجية ، وأنا شايف إن هناك صعوبة فى طرح رؤية معينة لمستقبل الديمقراطية

١- مراد وهبة ، مصر ورباعة المستقبل ، الديمقراطية ، العدد التاسع ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

*- مثل هذا الاتجاه ، الحالات : (٢) ، (١٥) ، (١٦)

عندنا ، لأن هناك حاجات تشعر أنها صعبة جداً ، وفي نفس الوقت هناك العديد من الآليات والتي معها لم يعد هناك شيء صعب ، ومن وجهة نظري أن هناك سؤال مطروح باستمرار وهو : ماذا سوف يحدث ؟ وسوف يظل هذا السؤال يبحث لنفسه عن إجابة ".

وتقول الحالة رقم (١٥) :" الوضع الديمقراطي في مصر ، لن ينصلح من خلال الداخل وقد يكون السبيل الوحيد لخلق مستقبل جديد للديمقراطية في مصر هو التدخل الخارجي ، والضغط الاقتصادي والسياسي ، وهذا لن يحدث الآن ولا فى المستقبل ، لأن القضية بالنسبة للخارج ليست الديمقراطية في مصر ، ولكن القضية والهدف هو مدى تحقق مصالحهم ، أفكر في هذا ويصبح عندي قناعة ، بأنه من الصعب التفكير في معرفة المستقبل في مصر ".

وتقول الحالة رقم (١٦) :" إصلاحنا الاقتصادي لم يسفر عن شيء إيجابي ، والنفوذ الأمريكي لا يدافع عن ديمقراطيات فى العالم الثالث ، بقدر دفاعه عن طموحه في تحقيق الهيمنة على هذه المجتمعات والتحكم فى مقدراتها ، وهناك ثورة اتصالات ومعلومات يمكن أن تبلور وعياً لا يقف عند أي حدود ، ولكن هذا الوعي صعب تبلوره في ظل ظروف وواقع مصر ، من هنا فإن الظروف العالمية تتحد مع الظروف الداخلية ، لتجعل من المستقبل عملية ضبابية غير واضحة المعالم ".

<u>الاتجاه الثاني :</u>

تعبر رؤية أصحاب (*) هذا الاتجاه عن السيناريو المرجعي [1] ، الذي يذهب إلى استمرارية الوضع القائم في الحاضر ، وذلك من منطلق أن المعضلات التي يتضمنها الواقع المصري وطبيعة التطور التاريخي للنظام السياسى ، إضافة إلى طريقة تعامل المجتمع المصري مع المتغيرات العالمية الجديدة ، كل هذا يجعل استمرارية الوضع الراهن ، هي أقرب الاحتمالات الممكنة في المستقبل .

ويتضح ذلك من خلال عرض النصوص التالية لحالتي هذا الاتجاه :

تقول الحالة رقم (٣) :" أنا شايف المتغيرات التي تطرحها الدراسة بسبب المستقبل مهمة في تحديد مستقبل الديمقراطية ، لكن الفيصل هو نمو القوى السياسية الداخلية ، وفي هذه يمكن من خلال هذه القوى استخدام هذه المتغيرات استخداماً جيداً ، يساعد في تطوير الديمقراطية . أي أن القوى السياسية الذاتية التى تطالب بالديمقراطية ، يجب أن تمتلك

---

*- يمثل هذا الاتجاه الحالات رقم : (٣) ، (١١) .

١- اعتمد الباحث في تصنيف عدد من السيناريوهات التى سوف يعرض لها على دراسة :

- على عبد الرازق جلبي ، السناريوهات (المفهوم وطرق بنائها) ، ضمن أبحاث المرصد الاجتماعى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧ - ٩٨

القوة والتأثير داخل النظام السياسي حتى تتمكن من استخدام كل الأشياء المشروعة في تحقيق التحول الديمقراطي ، ونمو مثل هذه القوى داخل المجتمع المصري ، لو ممكن في المستقبل ، فإن هذا لن يكون في المستقبل القريب . لذلك السنوات القادمة تحمل نفس ملامح الوضع الراهن فيما يخص الديمقراطية ".

وتقول الحالة رقم (١١) :" أنا تحدثت في بداية المقابلة عن متطلبات الديمقراطية وهي تطور اقتصادي ، وارتفاع مستوى التعليم ، وهذا في ظل معطيات الحاضر صعب أن يحدث في مصر خلال المستقبل ، لذلك استمرار الوضع القائم هو الأقرب في المستقبل ، لأن حدوث نقلة اقتصادية لمصر ، قريباً ، أمر مستبعد لأننا دخلنا مرحلة الأزمة ، ومجمل ما تعرض له من تحولات لن تكون مسئولة عن شيء في مستقبل الواقع المصري ، لذلك فالمستقبل لن يشهد أي تطور حقيقي نحو الديمقراطية ".

الاتجاه الثالث :

تعبر رؤية أصحاب هذا الاتجاه [*] في رؤيتها لمستقبل الديمقراطية في مصر ، عن سيناريو الانهيار ، والذي يتضمن عجز النسق عن الاستمرار ، وتفجر المتناقضات ، والتي يمكن أن يترتب عليه ثورة جذرية ، أو فوضى متعددة الأبعاد . وذلك من خلال قراءة واقع المجتمع المصري اقتصادياً وسياسياً وثقافياً . وجاء هذا الاتجاه منقسماً على نفسه إلى فريقين الأول يذهب أصحابه إلى التأكيد ، على أنه سوف يكون هناك انهيار داخلي ، يترتب عليه ثورة متعددة الأبعاد ، أو فوضى متعددة الأبعاد أيضاً . وهناك الفريق الثاني الذي يذهب أصحابه إلى أن تدهور الوضع الاقتصادي ، وتردي الأوضاع السياسية ، سوف يترتب عليهما تدخل خارجي في مصر

ويتضح ذلك من خلال العرض التالي لبعض نصوص حالات الفريق الأول :

تقول الحالة رقم (٧) :" فيما يتعلق بالمستقبل . فإن الظروف التي يمر بها المجتمع المصري ، وخاصة على المستوى الاقتصادي ، لا تبشر إلا بالانفجار الداخلي الذي قد يؤدي إلى الفوضى ، وليس نحو شيء جديد ، وهذا يجعلني لا أتفاءل بصدد مستقبل أشياء كثيرة في مصر ".

وتقول الحالة رقم (١٣) :" في ظل المتغيرات المطروحة عالمياً وداخلياً في مصر ، فإن المستقبل سوف يؤدي إلى طريق واحد فحسب من اثنين :

---

* - يتضمن هذا الاتجاه فريقين ، الأول : يؤكد على الانهيار الداخلي ، والثاني : يؤكد على التدخل الخارجي

- يمثل الفريق الأول ، الحالات رقم : (٧) . (١٣) ، (١٤) ، (١٧) .

- يمثل الفريق الثاني ، الحالات رقم : (٥) . (٦) ، (١٢) . (١٣) .

الأول : قد يكون هناك انهيار داخلي للمجتمع .

الثاني : قد يكون هناك تدخل خارجي لتدعيم الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية في مصر ".

وتقول الحالة رقم (١٤) :" بالنسبة للمستقبل أنا فى غاية التشاؤم ، وتشاؤمى لا يرتبط بمصر والعرب فقط ، بل إن تشاؤمى يمتد ليشمل العالم كله ، وهذا التشاؤم نابع من معطيات الواقع ، فالواقع يحتاج لثورة تبدأ من الجذور ، ولكن من سوف يقوم بهذه الثورة ؟ ومتى ؟ لا أعرف وعلينا الانتظار ".

وتقول الحالة رقم (١٧) :" الوضع الاقتصادي متدهور ، والإصلاح أكذوبة ، ومع هذا التردي فإن المستقبل يحمل عودة الديمقراطية ، لأن الانتفاضة قادمة ، لأن الناس لن تتحمل كثيراً ما هي فيه الآن ، إضافة إلى أن دور الولايات المتحدة ينحصر في الضغوط ، ولكن مدى هذه الضغوط مقصود به ترسيخ الوضع المتدهور القائم ، ولو هناك إيجابيات يمكن أن تحملها متغيرات عالمية ، فإن الواقع المتدهور يبتلع أية إيجابيات ".

وإذا كان أصحاب الفريق الثاني يتفقون مع أصحاب الفريق الأول ، في عجز النسق عن الاستمرار . فإن الفريق الثاني يختلف مع الفريق الأول ، حيث يذهب الفريق الأول إلى حدوث انهيار وثورة داخلية ، أما الفريق الثانى فيذهب إلى حدوث تدخل خارجى .

وتتضح رؤية الفريق الثاني من خلال النصوص التالية لحالاته :

تقول الحالة رقم (٥) :" نحن نحاول الوصول لاقتصاديات حرة للسوق ، ولكن الخطر يهدد المستقبل الاقتصادي لمصر ، لأن مصر ليس بها مؤسسة للسوق ، لكن إحنا نمتلك أشباه أسواق وليس أسواق ، علشان كده الوضع الاقتصادي سوف يتدهور جداً في المستقبل ، ولو لم يكن هناك حلول جذرية لمواجهة مشكلات واقعنا اقتصادياً وسياسياً ، فالقوى العالمية لن ترحمنا . وإحنا مش أحسن من العراق وأفغانستان بالنسبة لهذه القوى ، بل إن هذه القوى ترى فينا قوى داخل الشرق الأوسط ، ويجب السيطرة عليها من أجل ضمان مصالحهم ، وهذه القوى يمكن استخدام أشياء كثيرة لتسيطرة علينا والتدخل في بلادنا ومنها ثورة الاتصالات والمعلومات ، والآليات الاقتصادية العالمية ".

وتقول الحالة رقم (٦) :" مستقبل الديمقراطية في مصر أولاً ، رهن خاصية داخلية وهي مركزية الدولة ، فلو هناك اقتناع بمواجهة هذه الخاصية ، فهنا يمكن الحديث عن المستقبل ، والمتغيرات العالمية تجعل من الضروري مواجهة ذلك ، لأن القرار فيما يخص الديمقراطية ، إن لم يكن داخلياً ، فإن المستقبل سوف يحمل تدخلاً خارجياً متعدد الصور ومتعدد الأسباب تحت شعار الديمقراطية ، وبغض النظر عن صدق تدخلهم من أجل

الديمقراطية ، أم من أجل مصالحهم ، فالواضح للجميع أن الديمقراطية أصبحت المبرر الأول للتدخل الخارجي في ظل العولمة ".

وتقول الحالة رقم (١٢) :" المستقبل يحمل تدهورا أكبر للأوضاع الاقتصادية ، وقد يصل الأمر لحد ضرورة التدخل الخارجي من اجل الإصلاح ، وهذا مصحوب أيضاً بتدهور الأوضاع السياسية ، وهذا سوف يخلق تزايد الضغوط الخارجية في المستقبل من أجل الإصلاح السياسى ، وأنا لا أستبعد التدخل الخارجى من أجل خلق الديمقراطية في مصر خلال المستقبل . لأن مصر لن تستطيع صياغة مشروع اقتصادي وسياسي فعال تواجه به الغزو الخارجي ".

وتقول الحالة رقم (١٣) (*) :" قد يكون هناك تدخل خارجي في مصر ، من أجل تدعيم الأوضاع الديمقراطية والاقتصادية في مصر ".

الاتجاه الرابع :

تجسد رؤية أصحاب (*) هذا الاتجاه . سيناريو التحول الجوهرى ، هذا التحول الجوهري محتمل حدوثه فى المستقبل ، وذلك من خلال مواجهة العديد من المشكلات والمعضلات التى يحتشد بها المجتمع المصري ، وبناءً على هذه المواجهة الفعالة ، يمكن حدوث نقلة نوعية في حياة المجتمع ، اقتصادياً ، وسياسياً ، وثقافياً .

ويمكن التعبير عن هذا السيناريو من خلال العناصر التالية :

أولاً : نظراً للأوضاع الاقتصادية المأزومة في المجتمع المصري ، يجب أن يتم التركيز فى المستقبل على تجاوز هذا الوضع ، ومحاولة الوصول لنمو اقتصادي ، وهذا ما يستلزم بناء مشروع اقتصادي نهضوي ، يعتمد على القوى الذاتية ، وتدفعه قوة الجماهير التى يجب أن تشارك فى صياغة هذا المشروع وتنفيذه ، وهذا يعنى أن يتصاحب إصلاح الوضع الاقتصادي مع الإصلاح السياسي الحقيقي .

ثانياً : لا يحتمل في المستقبل وبشكل مطلق حدوث تدخل عسكري خارجى في مصر ، على غرار ما حدث في أفغانستان والعراق ، تحت شعار الديمقراطية ، ولكن من المحتمل حدوث تزايد في الضغط الاقتصادي والسياسي ، من قبل القوى الخارجية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دفع عمليات التحول الديمقراطي خطوات قوية للأمام .

ثالثاً : يمكن لثورة الاتصالات والمعلومات ، فى المستقبل ، أن تؤدي دوراً مهماً في تنمية الثقافة المصرية بشكل عام ، وذلك نحو منظومة القيم التى تدعم وتجذر لثقافة الديمقراطية

---

*- يلاحظ أن هذه الحالة قد وردت ضمن الفريق الأول والثانى .

*- اصحاب هذا الاتجاه الحالات رقم : (١) ، (٤) ، (٨) ، (٩) ، (١٠).

داخل الواقع المصري ، ويجب على مختلف القوى الاجتماعية في مصر أن تعمل على الاستفادة من هذه الثورة وتجسيداتها ، والتقليل من حالات التشوه والتشظي الذي يمكن أن تحدثه فى الواقع المصري .

والنصوص التالية لحالات هذا الاتجاه ، يمكن أن توضح بشكل أكبر رؤية أصحابه :

تقول الحالة رقم (١) :" لأنه في الأساس ليس هناك إصلاح اقتصادي هيكلي في مصر ، بل يغلب على الإجراءات التي تتم ، المزيد من الليبرالية الخالية من أي تخطيط شامل ذي مراحل متصاعدة ، علشان كده عندنا مشاكل اقتصادية عديدة ، وإذا لم يتم حل هذه المشكلة فإن مثل هذه المشاكل سوف تمثل معرقلاً للتطور الديمقراطي في المستقبل ، وهذا الوضع المتردي اقتصادياً يحد من أية إمكانية لتبلور فكر ديمقراطي وطني . لذلك يجب علينا الوصول لمشروع وطني يحل الأزمة الاقتصادية ، ويحقق العدالة للجميع ، ويحل أيضاً حالة الاحتقان السياسي ، نحو انفراجه ديمقراطية ، حتى تشارك جميع الفئات من أجل صنع مستقبل أفضل اقتصادياً وسياسياً ... وهذا المشروع الوطنى مهم جداً فى المستقبل ، لأن التدخل القوي أو العسكري في مصر من أجل الديمقراطية أو غيرها ، كما حدث في العراق ، وافغانستان ، امر مستحيل ولكن ما هو ممكن ومحتمل حدوثه في المستقبل هو الضغط الخارجي على مصر وذلك ليس من أجل الديمقراطية ، ولكن من أجل مصالح القوى العظمة التي تقود العولمة بعملياتها المختلفة ، ولا ننتظر الديمقراطية من الخارج ، لأنها كفاح المجتمع ونتاج نضاله ، ولن تكون أبداً فرضاً من قبل أي قوى خارجية ..... وعندنا ثورة الاتصالات والمعلومات ، وعولمة الإعلام ، يمكن لمثل هذه التغيرات أن تلعب دوراً هاما وخطيرا جداً في تغير الثقافة السياسية ، والتوعية بالديمقراطية فى المستقبل القريب ، وهذا في المستقبل يتوقف على توظيفنا نحن له ، لازم يكون هناك إصرار وكفاح من أجل توظيف كل شيء ممكن ، من أجل مشروع إصلاحي وطني وذاتي ".

وتقول الحالة رقم (٤) :" ممكن بالنسبة للمستقبل أن يتم إصلاح الوضع الاقتصادي ، وفي هذه الحالة من الممكن أن يحدث تطور كبير نوعاً ما نحو الديمقراطية ، لأن في مثل هذه الحالة سوف تكون الحريات على مختلف المستويات قد ترسخت ، ولازم يكون هذا هو هدفنا في المستقبل ..... ومن الصعب حدوث تدخل خارجي في مصر ولكن زي ما هو حاصل دلوقتي ، وهو حدوث ضغوط خارجية ، في المستقبل سوف تستمر هذه الضغوط ويمكن أن تزيد ، لذلك يجب في المستقبل أن نكون نحن أنفسنا حريصين على تحقيق الديمقراطية ، لأن الديمقراطية كإفراز ذاتي أفضل بكثير من أن تكون إفراز لضغوط خارجية .... ومن المحتمل

أن تلعب تجسيدات وتجليات ثورة الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً جداً في إحداث تغيرات جذرية في مصر ويمكن توجيهها نحو صالح الديمقراطية وتدعيم الثقافة المدنية المعاصرة ".

وتقول الحالة رقم (٨) :" عدم حدوث انفراجة اقتصادية في مصر خلال المستقبل سوف يجعل من الصعب حدوث تطور ديمقراطي ملحوظ . لأن كل نتائج الوضع الاقتصادي حتى الآن ضد الديمقراطية ، وكلما مر الوقت يصبح حل المعضلة الاقتصادية أصعب ، من هنا فإن الأزمة الاقتصادية تستوجب المواجهة الفعالة ، وبما يرضي فئات الشعب وطبقاته التي تعاني ... ولا أعتقد في المستقبل ان القوى العظمى وهي الولايات المتحدة الأمريكية تتدخل في مصر بشكل قوي نفرض الديمقراطية ، لأن الديمقراطية لو تدخلت من أجلها عسكريا في مصر فمن الممكن أن تأتي بقوى سياسية واجتماعية ، تكون في الأول ضد المصالح الأمريكية في مصر ، وهذا لا تريده أمريكا ، ولكن المستقبل لن يخلو من أن تثير الولايات المتحدة قضايا كثيرة في مصر مرتبطة بحقوق الإنسان وحرياته ، وذلك بهدف التوجيه والإرشاد ، ولكن التدخل المباشر لا أعتقد أن يحدث ... وثورة الاتصالات والمعلومات من الممكن تصاعد دورها بشكل فعال في المستقبل ، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تفعيل الرأي العام المصري المطالب بالديمقراطية .

وتقول الحالة رقم (٩) : التحولات الاقتصادية الراهنة في مصر ليست في صالح مستقبل الديمقراطية ، لأن هذه التحولات في أبسط تأثيراتها ، همشت العديد من الشرائح والطبقات الاجتماعية ، وتهميش أي قوى أو طبقة في المجتمع يخلق توتراً وصراعاً ، وهذا يواجه بمزيد من الإجراءات ، التي تكون دائماً ضد الديمقراطية ، لذلك يجب حل الوضع الاقتصادي بما يحقق عدالة للجميع ... أما بالنسبة لوظيفة الولايات المتحدة والأوضاع العالمية الراهنة لا تشكل عنصراً مواتياً للديمقراطية ، لأن الولايات المتحدة لن يهمها الديمقراطية في مصر وكل ما تريده هو التدخل والسيطرة على شعوب العالم الثالث طلها ، ومسألة الديمقراطية هي شعار ليس إلا ... أما بالنسبة لثورة الاتصالات والمعلومات ، تتوقف على تعاملنا معها وإحنا نتعامل معها بشكل لن يدعم مستقبل الديمقراطية ".

وتقول الحالة رقم (١٠) :" الوضع الاقتصادي في مصر ترتب عليه العديد من المشاكل منها على سبيل المثال اختزال وانهيار الطبقة الوسطى ... وهذا يكفي لإثبات أن الوضع الاقتصادي ضد الديمقراطية ومستقبلها ، من هنا إصلاح الأوضاع الاقتصادية للطبقة الفقيرة مهم جداً لمستقبل أفضل للديمقراطية ... وأنا أعتقد أنه لن تتعرض مصر لتدخل أمريكي جاد من أجل الديمقراطية أو غيرها ، لأن أمريكا سرفع شعار التدخل من أجل الديمقراطية كذريعة للتدخل في البلاد والتي تتعرض داخلها المصالح الأمريكية للخطر ، وهذا ما لم يحدث في

مصر ولن يحدث في المستقبل .... وثورة الاتصالات والمعلومات ممكن في المستقبل ، أن تنقل للمجتمع المصري العديد من القيم الجديدة والثقافة المدنية المهمة للديمقراطية ، كما أنها تنقل قيماً قد تكون سلبية وتخلق حالات من الصراع والتوتر ، وهذا ليس لعيوب في الثورة ، بقدر ما هي عيوب تعتري تعاملنا مع هذه الثورة ".

خلاصة تحليلية

من خلال توجيه سؤال المستقبل لعينة الدراسة ، وبعد تحليل مجمل البيانات والمعطيات الميدانية ، التي تم جمعها من خلال المقابلات ، التي أجراها الباحث مع عينة الدراسة ، توصلت الدراسة إلى أن عينة اندراسة وموقفها ورؤيتها لمستقبل الديمقراطية في مصر ، تجسد في أربعة اتجاهات . وكل اتجاه يعبر عن سيناريو مختلف بعض الشيء عن الآخر ، إلا أن هناك اتفاقاً ضمنياً تعكسه هذه السيناريوهات ، وهي الاعتراف بأن الواقع المصري اقتصادياً وسياسياً يعكس أزمة شديدة في الوقت الراهن ، وتلك الأزمة تلقي بظلالها على مستقبل الديمقراطية في المجتمع المصري ، بل قد يصل تأثير هذه الأزمة ليطول كافة أبنية المجتمع .

من هنا فإن المجتمع المصري ، يجب عليه من الآن ، العمل بكل قواه من أجل هدف واحد ، وهو تجاوز هذه الأزمة ، ومحاولة الخروج من هذا الزقاق الذي هو حبيس فيه ، خاصة ونحن نعيش في ظل نظام عالمي جديد ليس فيه مكان إلا للأقوياء اقتصاديا وسياسياً .

ولقد ترتب على هذه الأزمة التي يعايشها المجتمع المصري ، أن أصبحت صورة المستقبل ضبابية وغير واضحه لدى أصحاب الاتجاه الأول . خاصة أن المجتمع المصري يعايش هذه الأزمة ، في ظل تحولات وتغيرات عالمية تحدث كل يوم .

ويؤكد الباحث على أنه على الرغم من خطورة الأزمة التي يعايشها المجتمع المصري ، إلا أن الأخطر منها هو استسلام عدد من المثقفين لمثل هذه الحالة ، والتي معها يستسلم المثقف لفكرة عدم اليقين ، ولا شك في أن مثل هذه الحالة سوف تأخذ المثقف بعيداً عن دوره المنوط به ، وهو رصد مشكلات الواقع وتحليلها ونقدها ، ومحاولة الوصول للطرق التي من خلالها يمكن تجاوز أزمات هذا الواقع .[1]

١- محمود أمين العالم ، ثقافة السلطة وسلطة الثقافة ، مؤتمر مستقبل الثقافة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ ولمزيد من التفاصيل حول دور المثقف وأزمة هدا الدور ، انظر :

- الدراسة النظريه ، الفصل الأول ، ص ص ٦٥ - ٦٧ .

أما أصحاب الاتجاه الثاني ، فإن أصحابه يمثلون رؤية متشائمة ، وذلك لأنهم يرون فى الواقع المصري ، العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، والتى تجسد معضلات تاريخية . وقد دفعهم ذلك إلى عدم إيمانهم بإمكانية التطور فى المستقبل . وكذلك الإقرار باستمرار الوضع الراهن ، وهذه الرؤية ليست بأفضل من رؤية اصحاب الاتجاه الأول ، لأن كلاً من أصحاب الاتجاهين رفعوا شعاراً هو " ليس بالإمكان أبدع مما كان ".

أما أصحاب الاتجاه الثالث ، فقد عكست رؤيتهم للمستقبل مقداراً أكبر من التشاؤم ، حيث اتفق اصحاب هذا الاتجاه ، على سيناريو الانهيار وعجز النسق الراهن عن الاستمرار . واختلف أصحاب هذا الاتجاه ، فظهر الفريق الأول الذي أقر أصحابه بأن المستقبل سوف يحمل تصاعد التناقضات داخل المجتمع المصري ، وهذا سوف يدفع إلى انهيار داخلي ، أو ثورة ، أو فوضى متعددة الأبعاد ، وهناك الفريق الثاني إلى ذهب إلى أن تدهور الأوضاع سوف يؤدي إلى حدوث تدخل تاريخي .

وينجم عن موقف أصحاب الاتجاهات الثلاثة السابقة تساؤل مهم مؤداه : هل وصلت ازمة الواقع للحد الذي يستعصى على الحلول ؟

وأخيرا . يقدم أصحاب الاتجاه الرابع ، سيناريو التحول الجوهري ، والذي يمكن أن يؤدي لحدوث نقله نوعية في حياة المجتمع ، اقتصادياً وسياسياً ، وثقافياً ، ولكن هذا التحول مرهون بالعمل على صياغة مشروع وطني نهضوي شامل ، يعتمد على الداخل بكل قواه ، وذلك بهدف إصلاح المجتمع بكل جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية مع عدم إهمال الاستفادة ببعض المتغيرات الخارجية في تدعيم هذه النقلة ، مع الوعي بضرورة الحد من سلبياتها ، التي يمكن أن تؤدي بالمجتمع إلى حالة من التشوه والتشظي .

ويمثل أصحاب الاتجاه الرابع ، سيناريو متفائلاً وجاداً ، لأنه يعتمد على ضرورة إصلاح الحاضر أولاً ، وهذا ما يؤكد عليه " أحمد زايد " بقوله : فهمنا لآليات العولمة وما تحدثه من تفكيك في بنية مجتمعاتنا ، يدعونا إلى أن نعتبر أن ما يهددنا من مشكلات حاضرة أهم بكثير من طرح أفكار مثالية عن مستقبل مجهول . لأنه لا مستقبل لأمة ليس لها حاضر . [1]

---

١ - أحمد زايد ، عولمة الهدانة وتفكيك الثقافات الوطنية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .